

الانتخابات العراقية: النتائج والسيناريوهات المحتملة

علاء اللامي*

غابت البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن الحملة الانتخابية التشريعية العراقية، وكثرت الشعارات واللافتات والملصقات وصور المرشحين؛ ذلك هو الانطباع الأول الذي يسجله الراصد قبل موعد الاستحقاق الانتخابي التشريعي العراقي بأقل من شهر. الانطباعات الأخرى لا تقل إشكالية، ومنها أن القوائم الانتخابية الكبرى التي خاضت الاستحقاق الانتخابي التشريعي السابق تفككت وانقسمت على نفسها، ونزلت في هذه الانتخابات كقوى صغيرة. غير أن هذا التفتت لا يعول عليه في الخروج باستنتاجات مهمة وعميقة لأنه تفتت مقصود ومصطنع وليس حقيقياً. إنه انفصال طوعي لأجزاء من الكتل الكبيرة لخوض الانتخابات بشكل مستقل شكلياً أملت به طريقة احتساب الأصوات وفق ما سمي «سانت ليجو المعزقة»، التي تعطي فرصاً أكبر للقوائم والقوى الصغيرة بالفوز بفائض الأصوات وفق طريقة حسابية معقدة تختلف عن الطريقة السابقة، والتي كانت تقسم فائض الأصوات على أقوى الفائزين وليس على أقوى الخاسرين ولكن التعديل الجديد حدّ كثيراً من إمكان استعادة القوائم الصغيرة.

هذا التطور يعني أن الكتل الكبرى التي انقسمت أو تفتت ستعود لتلتزم بمجرد إعلان النتائج الانتخابية وفق ولاءاتها الطائفية والعرقية أولاً، واصطفافاتها المصلحية المستقبلية ثانياً. ومع ذلك فإن المواجهة هذه المرة لن تخرج عن المضمون «السياسي الاجتماعي» للمواجهة الانتخابية السابقة، فهي - من حيث المبدأ والسياسات - ستكون مواجهة بين قوتين تقليديتين: الأولى، هي التحالف الشيعي «الوطني» بقيادة وهيمنة «دولة القانون» والتحالف العربي السني «العراقية في طورها الجديد المنقسم» ويبقى التحالف الكردستاني بوصفه بيضة القبان.

ومع أن البرامج السياسية الحقيقية قد غابت كما قلنا، ولكن الشعارات الرئيسية المعلنة تقول الكثير. فدولة القانون رفعت شعارها الرئيسي الهادف لتشكيل حكومة غالبية سياسية تنهي فترة حكومات المحاصصة الطائفية تحت مسمى لا علاقة له بها هو «المشاركة الوطنية». إن بلوغ مرحلة التنافس للفوز بتشكيل حكومة غالبية سيمثل ظاهرياً على الأقل، خطوة إلى الأمام في تطور الوضع السياسي والاجتماعي في العراق لكنها ستكون أيضاً خطوة خطيرة وصعبة التحقيق والنداءات. إضافة إلى أنها ستكون مشروطة بجملة عوامل وموازنات لعل من أهمها النتائج النهائية التي

ستتمخض عنها، معبراً عنها بعدد المقاعد للأطراف المتنافسة. لهذا ستكون مرحلة ما بعد الانتخابات أكثر صعوبة وتعقيداً من مرحلة ما قبلها. من أسباب ذلك، أن النتائج لن تكون حاسمة، ولن تعطي غالبية واضحة لطرف قوي واحد كما ترجح أغلب التوقعات. وربما سيدخل الوضع العراقي بسبب ذلك مرحلة طويلة من الصراع والمنافسة ما يؤدي إلى تطويل فترة التكليف وبقاء حكومة المالكي الحالية كحكومة تصريف أعمال، وهذا الواقع سيفرض حالة أكثر صعوبة على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي. وعلى هذا، فمن الممكن أن يتطور الصراع السياسي خطوة إلى الأمام إذا كانت نتائج الانتخابات قريبة من الحسم، ويمكن أن نستشراف انحناءات لخالف «أربيل - النجف» (يضم القوى الكردية والسنية وتيار الصدر الشيعي التي تحالفت قبل بضعة أشهر لحجب الثقة عن حكومة المالكي وفشلت في ذلك) إلى الوجود والنشاط في مواجهة دولة القانون وبعض الفصائل السنية المعتدلة إذا نجحت بإحراز نتائج جيدة أو حتى متوسطة غير أن هذا ليس سهلاً، ولعله لا يقل صعوبة عن فوز تحالف «أربيل - النجف» بتشكيل حكومة غالبية سياسية.

في كلا الحالتين، وسواء فاز تحالف «أربيل - النجف» بالغالبية السياسية وشكل الحكومة «حكومة غالبية سياسية»، أو حدث العكس وتمكن المالكي وتحالفه من القيام بذلك، فإن الصراع سيكون قد خرج من بدايته الطائفية ليكون على المستوى العراقي، ولا أقول «الوطني» فقد يكون هذا التوضيف مبالغاً، ولكن ذلك على خطورته يعدّ خطوة على طريق فرض التراجع على القوى الطائفية التقليدية، وربما سنشهد تبحر وتلاشي بعض القوى السياسية، وفي مقدمتها حركة إيراد علوي والفضيلة والنجيفي في الأنبار وليس في الموصل. غير أن هذا لا يعني نهاية حكم المحاصصة الطائفية، أو وقف مقاعيل الاستقطاب الطائفي في المجتمع والسياسة ولكنه سيجعله أكثر وضوحاً وسيجعل، وهذا مهم جداً، خصومه أكثر وضوحاً أيضاً.

التحليل السالف يتفق في العمق مع وجهة نظر تكاد تحصل على شبه إجماع من المصلحين والمهتمين بالشأن العراقي، ومفادها أن هذه الانتخابات ستترنّب باسم رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي شكلاً ومحتوى. أي أنها ستكون انتخابات بقاء أو إزاحة المالكي، وستكون لناحية هدفها وشعاراتها انتخابات تغيير وجوه لا تغيير مضامين و تأسيس برامج وسياسات تنحو منحى تغييرياً، فالمحاصصة الطائفية ودستورها ليسا موضع

المالكي
وانتلافه
ضماً مسبقاً
ما يقرب من
مليون صوت
في التصويت
الخاص بأفراد
القوات
الأمنية
(ا ف ب)

مجازي وأتباع تيار مقتدى الصدر لأسباب عديدة تتصل بمسؤوليته عن عمل الحكومة وفضائح الفساد التي كان بعض «أبطالها» من الوزراء والشخصيات الحكومية المقربة منه والتي أفلتت من العقاب والمحاسبة. فشل المالكي في حلّ الأزمات والمشكلات المترامية في المرحلة التي سبقت رئاسته وزاد عليها أزمات ومشكلات جديدة، منها ما يتعلق بالملف الأمني وملف الخدمات وملف العلاقات الخارجية وملف الفساد المالي والإداري. الاضطراب الكبير الذي طبع قيادة المالكي للحكومة وتقلباته الحادة في تسج وإدارة العلاقات مع حلفائه القريبين والبعيدون ومع خصومه، إضافة إلى تماديه في التعبير العملي عن نزعتة للتفرد في قيادة مؤسسات الحكومة والوزارات وفي تصريحات غير موفقة تبدر منه بين فترة وأخرى.

خلاف أو جدل بين الفرقاء المتنافسين. غير أنّ مشكلة هذا التحليل والرؤية التي يُنطلق منها ليست في سعة انتشارها ومنطقيتهما الشكلانية، وهما أكيدان، بل في خلوهما تماماً من المضمون البرنامجي الخاص بمرحلة ما بعد الانتخابات، فما الذي يجمع ويجمع عليه خصوم المالكي غير هدف إسقاط خصمهم؟ لا شيء أبداً!

ومع ذلك وعميقاً للنقاش سنحاول تفحص الوضع الراهن للجهتين عبر القيام بعملية تحليل حساب نقاط الضعف والقوة. ولنبدأ بالمالكي وائتلافه، فعلى صعيد نقاط الضعف نسجل:

- أصبح المالكي الرمز الحكومي الأكثر مقلداً وكرهاً، وخصوصاً لدى الجماهير المسيئة والمعابة طائفيًا أو قوميًا في المناطق الغربية والشمالية وفي مدن الإقليم الكبرى، وأيضاً لدى



جمع... من السجن إلى القصر

علاء نعيم أمين الدين*

وقع المحظور، «زُف» رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع للجماهير خبر ترشحه لرئاسة الجمهورية اللبنانية. النبأ أثار موجة عارمة من الاستنكارات لدى اهالي الضحايا الذين «انصفهم» المجلس العدلي باحكامه في الجرائم التي ثبت قضائياً ارتكابها لها، ابرزها جريمتي اغتيال الرئيس الشهيد رشيد كرامي، وقتل ابن رئيس الجمهورية السابق كميل شمعون داني وبعضاً من افراد عائلته. ناهيك عن الكثير من الجرائم التي اتهم فيها ولم

يحاكم عليها، ابرزها قتل ابن رئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية، طوني فرنجية. وامتناع المحاكمة عنه في قضية رفعت ضده تتمحور حول تسليمه للعديد من المقاومين لـ«اسرائيل» قبل عام 1990، إذ رأى الكثير من الحقوقيين المتابعين للقضية «امتيازاً أعطي لجعجع بالنسبة إلى سائر المواطنين، من دون أي مبرر متصل بالمصلحة العامة، بما أن قانون العفو الصادر عام 1991 منح العفو عن الجرائم المرتكبة قبل آذار 1991».

وبغية انتهاء آثار الحرب اللبنانية وإزالة ماسيها الاليمة، اصدر مجلس النواب اللبناني

قانون العفو رقم 84 في 1991/8/26، مستثنياً الجرائم التي احيلت على المجلس العدلي. وبعد فتح ملفاته القضائية عام 1993 اثر تفجير كنيسة سيدة النجاة والحكم عليه في قضيتي الرئيس كرامي وداني شمعون، استفاد الدكتور سمير جعجع من قانون العفو العام رقم 677 تاريخ 2005/7/19 والذي قضى بمنح «عفو عام عن جميع الجرائم موضوع الأحكام الصادرة عن المجلس العدلي رقم 95/5 و 97/2 و 99/2 و 96/4 والحكم الصادر عن محكمة جنابات بيروت عن رقم 96/380. كما قضى بوقف الملاحقات وإسقاط جميع مذكرات التوقيف وإلقاء القبض المتعلقة بالقضايا المشمولة بهذا القانون، وإسقاط جميع الأحكام الصادرة وكافة العقوبات المقررة بها».

وبعد هذا العرض التاريخي البسيط، وقبل الدخول في الرئاسة والانتخابات والنصاب وغيرها من الامور الشكلية، هناك سؤال يطرح نفسه: هل يحق للدكتور سمير جعجع الترشح اصلاً الى الانتخابات الرئاسية؟ وللجواب على هذا السؤال، يجب عرض بعض آراء كبار فقهاء القانون حول الجرائم والتفريق بين نوعي العفو الخاص والعفو العام، قبل الوصول الى نتيجة منطقية. يذكر الاستاذ الدكتور القاضي سمير عاليه في كتابه «قانون العقوبات-القسم العام: المسؤولية والجزاء»، ماهية كل من العفو الخاص والعفو العام، اذ يعتبر الاول بانه «اجراء يتخذ من رئيس الدولة (مرسوم) لمصلحة من حكم بصورة مبرمة للاعفاء من العقوبة كلها او بعضها او ابدالها بعقوبة اخف... وتقوم مبررات العفو الخاص على اساس كونه وسيلة لاصلاح الاخطاء القضائية اذا اكتشفت في وقت لم بعد فيه ممكناً اتباع اي طريق قضائي لتجنب الخطأ، وهو ايضاً وسيلة لتجنب تنفيذ العقوبات القاسية اذا اتضح انها غير متناسبة مع مقتضيات العدالة ومصلحة المجتمع. واخيراً قد يكون العفو الخاص وسيلة لتشجيع المحكوم عليه على تحسين سلوكه، خاصة في الدول التي لا يوجد في قانونها نظام وقف تنفيذ الحكم النافذ كما هو في لبنان».

اما الثاني، وبحسب الدكتور عاليه، فهو «قانون تصدره السلطة التشريعية لإزالة الصفة الجرمية عن فعل هو في ذاته جريمة يعاقب عليها القانون، بحيث يصبح كأنه لم يُجرّم اصلاً... وتبرر العفو العام عادة ظروف اجتماعية وسياسية تحتم اسدال الستار على بعض الجرائم، بغية ان تحذف من ذاكرة الناس واستئناف الحياة بمرحلة جديدة لا تعكرها ذكريات تلك الظروف. ولذلك يتقرر العفو العام عقب الاضطرابات السياسية ويكون موضوعه افعال جرمية ذات صلة بذلك». يؤكد ايضاً الدكتور محمود نجيب حسني، في كتابه الصادر في بيروت عام 1998، بعنوان «شرح

■ نائب رئيس التحرير: بيار ابي صعب ■ مديرا التحرير: ايلي شلهوب، وفيق قانوص ■ اقتصاد: محمد زبيب ■ محليات: حسنة عليف ■ مجتمع: مهدي زرافط ■ ثقافة: وائل اهل الاندري

■ رئيس مجلس الادارة: ابراهيم الامين ■ الدارة المالية: فادي خليك ■ الموارد البشرية: رما اسمايل

■ المكاتب: بيروت - فردان - شام جونان - سنتر كونورد - الطابق السادس ■ تليفاكس: 01759597 01759500 ■ ص.ب 5963/113

www.al-akhbar.com

■ الامتلاكات: الوكيل الحصري شركة بروموفيكس 01/788200 ■ التوزيع: شركة الواك 01/666314-15 03/828381

الزخار

تأسست عام 1953
تصدرت شركة «خبر بيروت»

رئيس التحرير: الموسس
جوزف سماحة
(2006-2007)

رئيس التحرير: المحرر المسؤول
ابراهيم الامين